جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences

أوراق السياسات الأمنية
Security Policy Papers

https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp
Volume 1, Issue (1), 2020, 1-16, https://nauss.edu.sa

ورقة تحليل سياسات أمنية

التهديدات والتحديات الأمنية لفيروس كورونا المستجد كوفيد -19

The Novel Coronavirus COVID-19: Security Threats and Challenges

ممدوح عبدالحميد عبد المطلب
قسم العلوم الشرطية، كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية

Mamdooh Abdelhamid Abdelmottlep
Department of Police Sciences, College of Criminal Justice, Naif Arab University for Security Sciences

المخرجات الرئيسية

- الحفاظ على استمرارية التشغيل الأمني لقوات الشرطة والأمن، وتتمثل المهمة الثانية في حماية قوات الشرطة والأمن وأسرهم. وتتعلق المهمة الأخيرة بالمحافظة على أمن المجتمع وتحقيق السلامة لأفراده.
- القدرة على تجاوز قيود الاختصاص القانوني للوصول إلى الموارد والمساعدات الضرورية لمواجهة حالات انتشار الأوبئة.
- الاستفادة من وسائل التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي، ومواقع الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لإنجاز الأعمال عن بعد.
- يجب أن يتم إعادة تشغيل القوات الأمنية بنسب تشغيل ممنهج، تسمح بمواجهة حالات انتشار الوباء سواء داخل الجهاز الأمني أو في المجتمع، وتزويد القوات التي تتعامل مباشرة مع الجمهور بمعدات وتجهيزات الوقاية.

المستخلص

تشكل حالات طوارئ الصحة العامة تحديًا لأجهزة الأمن والشرطة وإنفاذ القانون، سواء أكان التهديد من صنع الإنسان كالهجمات البيولوجية أم التي تحدث بشكل طبيعي كانتشار الأوبئة. وتختلف الإستراتيجيات الأمنية بحسب سبب التهديد ومستواه، وكذلك طبقًا للخطر المحتمل على قوة الأمن والشرطة وإنفاذ القانون بسبب تعاملها المباشر مع هذه الحالات، وتتطلب مواجهة حالات الطوارئ الطبية، تنسيقًا واستجابةً سريعة مع مسؤولي الصحة العامة، ومع الجهات الداعمة لحالات الطوارئ العامة، وقد يشمل دور أجهزة الأمن والشرطة وإنفاذ القانون، إنفاذ أوامر الصحة العامة كالحجر الصحي أو قيود السفر، أو تأمين محيط المناطق محل انتشار الوباء، أو تأمين مرافق الرعاية الصحية، أو السيطرة على الحشود، أو

Abstract

Public health emergencies pose a challenge to security, police, and law enforcement agencies, whether the threat is man-made such as biological attacks or naturally occurring such as the outbreak of epidemics. Security strategies vary according to the cause and level of the threat, as well as the potential risk to security forces, police, and law enforcement due to their direct interaction with these situations. Health emergencies require prompt coordination and response with public health officials and public emergency support authorities. The role of security forces, police and law enforcement agencies may include the enforcement of public health orders such as quarantine or travel restrictions, securing areas in which there are epidemics, securing health care facilities, controlling crowds, investigating suspected scenes of bioterrorism,

SPP© 2020. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

CrossMark

التحقيق من مشاهد الإرهاب البيولوجي المشتبه فيه، أو حماية المخزونات الوطنية من اللقاحات أو الأدوية الأخرى، وفي حالات انتشار الأوبئة واسعة النطاق، مثل كورونا، سيضطر موظفو الأمن والشرطة وإنفاذ القانون، إلى موازنة مواردهم وجهودهم بين هذه المسؤوليات الجديدة وبين متطلبات الخدمة اليومية المتعلقة بأمن المجتمع وسلامة أفراده. إن قدرة الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون على الاستجابة بفاعلية لأي ظرف طارئ – سواء تعلق بالصحة العامة أم غير ذلك – تعتمد إلى حد كبير على استعداد وتخطيط هذه الأجهزة مع شركائها الإستراتيجيين لمواجهة هذه الطوارئ. وتساعد هذه الورقة مسؤولي أجهزة الأمن والشرطة وإنفاذ القانون، على فهم آلية انتشار الأمراض المعدية والتهديد الذي تشكله على الصحة العامة والسلامة، وتوجز المهام الرئيسة التي ينبغي على هؤلاء المسئولين معالجتها عند انتشار الأوبئة وغيرها، وتحتوي الورقة على ثلاثة أقسام رئيسة؛ الأول يتعلق بكيفية الحفاظ على استمرارية التشغيل الآمن لقوات الشرطة والأمن، والثاني يتعلق بحماية قوات الشرطة والأمن وأسرهم، والثالث يتعلق بأمن المجتمع وتحقيق السلامة لأفراده.

and protecting national stocks of vaccines or other medicines. In cases related to the outbreak of epidemics, such as Coronavirus (COVID-19), security, police and law enforcement officials will have to balance their resources and efforts between these new responsibilities and the daily service requirements pertinent to the security of the society and the safety of its members. The ability of concerned law enforcement agencies to respond effectively to any emergency, whether public health or otherwise, depends to a large extent on the preparation and planning of such agencies with their strategic partners to deal with such emergencies. This paper will assist security, police and law enforcement officials to comprehend the mechanism of the outbreak of infectious diseases and the threat they pose to public health and safety, and outlines the key tasks that these officials should address in the outbreak of epidemics and other diseases. The paper contains three main sections: the first concerns how to maintain the safe operation of police and security forces, the second concerns the protection of police and security forces and their families, and the third is related to the security of the society and the safety of its members.

1. المقدمة

تُظهر الدروس المستفادة من استجابة الدول للتهديدات البيولوجية والأوبئة الصحية، أهمية التخطيط الدقيق في إعداد أجهزة ومجتمعات الأمن والشرطة وإنفاذ القانون لأي نوع من الأخطار، وضرورة ضمان سلامة موظفي الأمن والشرطة وإنفاذ القانون، وعائلاتهم؛ حيث يعد ذلك أمرًا حيويًا لضمان وجود قوة عاملة كافية لتنفيذ الاستجابة الضرورية لحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة، ويجب أن تكون أجهزة الأمن والشرطة وإنفاذ القانون، المختلفة قادرة على تجاوز قيود الاختصاص القانوني للوصول إلى الموارد والمساعدات الضرورية لمواجهة هذه الحالات، وتؤكد حالات انتشار الأوبئة أهمية احتواء المنطقة الملوثة بسرعة، والوصول إلى الأدوية واللقاحات اللازمة، وإتاحة معدات الوقاية الشخصية المناسبة للمستجيبين الأوائل، ويتطلب ذلك تعاونًا مجتمعيًّا واسع النطاق والموافقة على الامتثال لأوامر الحجر الصحي والعزل، وضرورة التوعية المجتمعية

لتهديدات الصحة العامة واتباع التدابير اللازمة لمنع انتقال الأمراض المعدية.

ونشير إلى أنه يوجد فارق في المصطلحات بين الأمن، والشرطة، وإنفاذ القانون، حيث يفيد مصطلح الأمن كل ما له علاقة بأمن المجتمع وسلامة الأفراد المقيمين في هذا المجتمع؛ لأن الأمن مسؤولية المجتمع ككل؛ لذلك فهو يشمل كل الأدوار المنوطة لأجهزة الأمن الخاص وأجهزة الأمن العام، في حين يقتصر مصطلح الشرطة على الدور الذي تقوم به الدولة؛ لتحقيق الأمن العام سواء للمجتمع أو للأفراد، فهو يخص وزارة الداخلية وأمن الدولة في حين يعني مصطلح إنفاذ القانون، كل الأجهزة المعنية في الدولة التي منحها القانون سلطة إنفاذ قواعده؛ ولذلك فهي تشمل الشرطة والأمن والبلديات والمصالح الحكومية وغيرها.

وتوضح هذه السياسة القضايا الرئيسة التي يتعين على مسؤولي الأمن والشرطة وإنفاذ القانون، معالجتها في أعقاب حالات الطوارئ الصحية، والتحضير للظروف الصحية الطارئة في المستقبل، بما في ذلك الأوبئة وحوادث الإرهاب البيولوجي، ومن المأمول أن ينظر مسؤولو الأمن والشرطة وإنفاذ القانون، بعناية في القضايا التي قد تحتاج إلى معالجة في عملية التخطيط لجميع الأخطار في إداراتهم، وقد تعتبر قضايا السلامة العامة والاستجابة التي أثيرت هنا جديدة نسبيًا في هذه الحقبة من العمل الأمني؛ لذلك تتطلب مزيدًا من التنسيق والتعاون بين الأجهزة الأمنية والشرطية المختلفة من ناحية، وبين غيرها من الجهات المعنية بإنفاذ القانون، من ناحية أخرى، تتناول هذه السياسة التحديات الأمنية، أي تلك المتعلقة بشكل مباشر بأجهزة الامن والشرطة والأمن العام وأمن الدولة ووزارة الداخلية والأجهزة الموازية لها.

وتم اكتشاف مرض يصيب الجهاز التنفسي ناجم عن فيروس جديد، لأول مرة في الصين وسرعان ما تم تسجيل انتشاره في حوالي 170 موقعًا دوليًا، وتمت تسمية هذا الفيروس باسم "SARS-CoV-2" والمرض الذي يسببه أطلق عليه اسم "Coronavirus Disease 2019" (أو "COVID-19")، وفي 30 يناير 2020م، أعلنت لجنة الطوارئ الصحية الدولية التابعة لمنظمة الصحة العالمية International Health Regulations Emergency Committee of the World Health Organization عن أن تفشي المرض "حالة طوارئ للصحة العامة تثير قلقًا دوليًا" Public Health Emergency of International Concern (PHEIC)". وفي أول مارس 2020م تم إعلانه وباءً دوليًّا (WHO, 2020)

وتعرف منظمة الصحة العالمية، "فصيلة فيروسات كورونا" باعتبارها "فصيلة تشمل فيروسات قد تسبب طائفة من الأمراض للإنسان، تتراوح بين نزلات البرد الشائعة ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد (سارس)، ويسبب "فيروس كورونا" المُكتشف مؤخرًا مرض فيروس كورونا "كوفيد-19"، كما تسبب الفيروسات المنتمية إلى هذه الفصيلة عددًا من الأمراض لدى الحيوانات؛ ونظرًا لأن هذا النوع من الفيروس جديد، فإن المنظمة عاكفة على العمل مع البلدان والشركاء من أجل جمع مزيد من المعلومات عنه وتحديد آثاره على الصحة العامة (منظمة الصحة العالمية، 2020)

وأعلنت منظمة الصحة العالمية صباح يوم 19 مارس 2020م تطورات انتشار فيروس كورونا حول العالم، حيث أشارت إلى وجود 218.709 ألف حالة مؤكدة على مستوى العالم، و76.003 ألف حالة تم شفاؤها، و8.936 ألف حالة وفاة، واحتلت الصين المركز الأول في الحالات المصابة وعدد الوفيات، تلتها إيطاليا وإيران وإسبانيا وألمانيا والولايات المتحدة، وفرنسا وكوريا الجنوبية، وسويسرا وبريطانيا، وفى الدول العربية، احتلت قطر المرتبة الأولى بعدد 340 إصابة مؤكدة تلتها البحرين، ثم السعودية بعدد حالات بلغ 238 وزارة الصحة السعودية، 2020، ثم مصر بعدد حالات بلغ 210، Johns Hopkins University, 2020.

ولقد أدى الانتشار السريع لهذا المرض إلى التأثير المباشر على العديد من القطاعات ومنها قطاع الأمن والشرطة وإنفاذ القانون، فلقد نشرت مؤخرًا صحيفة الجارديان البريطانية، صباح 18 مارس 2020م خبرًا عن توقف تحقيقات الشرطة في بعض الجرائم، كما أشارت إلى حدوث تأخير متكرر في الاستجابة للحالات العاجلة مع وصول عدد الحالات المؤكدة المصابة بفيروس كورونا في المملكة المتحدة إلى 2626 حالة مؤكدة، مع 104 حالات وفاة، ودعت الصحيفة إلى اللجوء لخطط الطوارئ الحكومية لمساعدة قوات الشرطة على مواجهة تفشي فيروس كورونا الحاد، ولقد حذرت الشرطة البريطانية من أن ما يقرب من خُمُس القوى العاملة قد تكون مريضة خلال ذروة الوباء المحتمل، وحذرت خطة عمل مؤلفة من 28 صفحة من أنه سيتم طرح مجموعة من الإجراءات إذا انتقل الفيروس إلى ما بعد "مرحلة الاحتواء Contain Phase" المحددة حاليًا (The Guardian, 2020).

وتشير هذه الحالات إلى مجموعة من التحديات والتهديدات التي قد تواجه أجهزة الأمن والشرطة وإنفاذ القانون، في عديد من الدول التي يمكن أن تتعرض إلى أي تهديدات متعلقة بالأخطار الصحية؛ ولذلك فقد تظهر مشكلات تتعلق بقدرة الأجهزة الأمنية على مواجهة هذه التهديدات وقدرتها على المواءمة بين أعمالها العادية في أمن المجتمع وسلامة أفراده، وبين تحديات الانتشار السريع والمتنامي للمصابين أو المعرضين للإصابة، مع محدودية الموارد الأمنية سواء على الصعيد البشرى أو الإمكانيات المادية، كما تظهر مشكلات تتعلق بحماية أفراد المجتمع الأمني أو الشرطي نفسه (من ضباط وأفراد، وأسرهم وعائلاتهم) من التعرض للإصابة أو المرض، وما قد يشكله ذلك من تأثير في قدرة الجهاز الأمني على تقديم الخدمات الأمنية بالشكل المطلوب، وتظهر أخيرًا مشكلة التجمعات المجتمعية التي تتعامل معها أجهزة الأمن والشرطة وإنفاذ القانون سواء بوصفها مستجيبًا أولًا، كالعاملين في شرطة الدوريات أو مكافحة الحرائق أو الإنقاذ أو الإسعاف، أو العاملين في المطارات والمنافذ الحدودية أو العاملين في أقسام ومراكز الشرطة، أو العاملين في قطاعات السجون والمنشآت العقابية والإصلاحية، ثم كيف يمكن أن تتعامل أجهزة الأمن والشرطة في حالة انتشار المرض بين السجناء أو قوات الأمن أو قوات الطوارئ؟

وسوف تساعد ورقة السياسات العامة هذه مسؤولي أجهزة الأمن والشرطة وإنفاذ القانون، على فهم آلية انتشار الأمراض المعدية والتهديد الذي يشكله على الصحة العامة والسلامة، وتوجز المهام

الرئيسة التي يجب على مسؤولي الشرطة وأجهزة الأمن وإنفاذ القانون معالجتها عند التحضير لوباء يسببه فيروس وغيرها من حالات الطوارئ على الصحة العامة.

2. المنهجية

تحتوي هذه الورقة على ثلاثة أقسام رئيسة؛ القسم الأول: يتعلق بكيفية الحفاظ على استمرارية التشغيل الأمني لقوات الشرطة والأمن، والقسم الثاني: يتعلق بحماية قوات الشرطة والأمن وأسرهم، والقسم الثالث: يتعلق بأمن المجتمع وتحقيق السلامة لأفراده.

3. نقاش حول الخيارات المتاحة

1.3. آلية انتشار الأمراض المعدية والتهديد الذي يشكله على الصحة العامة والسلامة

طورت منظمة الصحة العالمية World Health Organization ومراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها Centers for Disease Control and Prevention قائمة من المراحل الست لانتشار أي وباء على النحو الآتي: المرحلة الأولى: وهي فترة ما قبل الوباء: حيث لم يتم اكتشاف أي نوع فرعي جديد من الفيروسات لدى البشر، وفي حالة وجودها في الحيوانات فإن خطر العدوى البشرية أو المرض يكون منخفضًا، والمرحلة الثانية: لم يتم اكتشاف أنواع فرعية جديدة من الفيروسات لدى البشر: ومع ذلك، فإن النوع الفرعي لفيروس الحيوان المنتشر يشكل خطرًا كبيرًا على الإصابة للبشر، والمرحلة الثالثة: وهي فترة الإنذار الوبائي: حيث تحدث إصابة للإنسان بنوع فيروسي فرعي جديد ولكن لا ينتشر إلا محدودًا، ثم المرحلة الرابعة: وهي الانتشار داخل مجموعة أو مجموعات صغيرة: ذات انتقال محدود من إنسان إلى إنسان، ما يشير إلى أن الفيروس لا يتكيف بشكل جيد مع البشر، ثم المرحلة الخامسة: تحقيق انتشار أكبر في المجموعات: ما يشير إلى أن الفيروس أصبح أكثر تكيفًا مع البشر ثم المرحلة السادسة والأخيرة: وهي فترة الوباء: وهي تتصف بازدياد وانتقال العدوى في عموم السكان (Richards, 2006). ويمكن فهم الآلية التي تنتقل بها الأمراض المعدية من خلال تقسيمها إلى ثلاث فئات:

3. 1. 1. الفئة الأولى: الأمراض التي تنقلها الأغذية والمياه

تنتشر هذه الأمراض من خلال التلوث الجرثومي للغذاء أو مياه الشرب بشكل عام، وهي تشكل خطرًا على موظفي أجهزة الأمن والشرطة وإنفاذ القانون، كما هو الحال بالنسبة إلى السكان عمومًا، وقد يزداد خطر الإصابة بهذه الأمراض في الحالات التي تكون فيها البنية التحتية قد تعرضت لأضرار جسيمة، كما في حالات الأعاصير أو الهجوم البيولوجي، وقد يواجه الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون والعاملون في أجهزة الأمن والشرطة- باعتبارهم أول المستجيبين لمساعدة سلطات الصحة العامة والبلديات على إغلاق المحال أو المناطق لمنع انتشار العدوى- الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية والمياه أكثر من عامة السكان في أثناء

مساعدتهم على الإخلاء أو الإنقاذ والإنعاش، ويمكن الحد من انتشار الأمراض المنقولة بسبب الأغذية والمياه إذا تم منع الأفراد المصابين والأشخاص الذين كانوا على اتصال وثيق بهم من العمل في إعداد الطعام أو توفير المياه إلى أن تكشف الاختبارات الطبية عن أنهم لم يصبحوا في مجال العدوى، وإذا قام الإرهابيون البيولوجيون بتلويث إمدادات المياه، فإن التخلص من الكلور الزائد من خلال نظام إمدادات المياه من شأنه أن يزيل التلوث بسهولة، وفي حالة وقوع هجوم إرهابي بيولوجي على الإمدادات الغذائية، يمكن التنسيق مع سلطات الصحة العامة لتحديد مصدر التلوث ومداه والعمل على حصره.

3. 1. 2. الفئة الثانية: الأمراض المنقولة بالدم

تشكل الأمراض المنقولة عن طريق الدم تهديدًا أكبر لموظفي أجهزة الأمن والشرطة وإنفاذ القانون، خاصةً إذا كانوا يعملون في مراكز عقابية أو إصلاحية أو على اتصال وثيق مع متعاطي المخدرات باستخدام الحقن، كما أنه غالبًا ما تحدث الإصابات البسيطة لكل من المشتبه بهم والضباط في أثناء المشاجرات أو القبض عليهم، أو في أثناء حوادث السير والمرور، وهو ما يؤدي إلى التعرض المحتمل لمسببات الأمراض التي ينقلها الدم، ولا سيما مرض التهاب الكبد الوبائي من النوع B فهو أكثر عدوى من فيروس نقص المناعة البشرية، ويمكن لأجهزة الأمن والشرطة وإنفاذ القانون حماية العاملين بها عن طريق تزويدهم بالتطعيمات الوقائية، وكذلك إلزامهم بمعدات الحماية الصحية.

3. 1. 3. الفئة الثالثة: الأمراض التنفسية

تعد هذه الأمراض التنفسية التي تنتقل عن طريق التنفس، ومنها فيروس كورونا، من أكثر الأمراض خطورة على المجتمع؛ لقدرتها على إصابة الإنسان أو الحيوان، ويرجع ذلك إلى سهولة انتقالها عبر الهواء، ومن ثم فالمبدأ الأساسي لحماية الجهاز التنفسي يكون من خلال استخدام مرشح (قناع واقٍ) والتطعيم المسبق للأمراض التنفسية الشائعة، فالعاملون من موظفي أجهزة الأمن والشرطة وإنفاذ القانون، هنا بحاجة إلى أقنعة تلائم بشكل مريح الأنف والفم؛ ونظارات واقية للعيون، مع ملاحظة أن الأشخاص الذين يعانون من الربو أو أمراض الجهاز التنفسي الأخرى قد لا يكونون قادرين على تحمل انخفاض تدفق الهواء.

2.3. خطط التأمين وإنفاذ القانون المتعلقة بحالات الطوارئ الصحية

وفي ضوء التصور السابق لآلية انتشار الأمراض المعدية والتهديد الذي يشكله على الصحة العامة والسلامة، يجب أن تكون خطط التأمين وإنفاذ القانون المتعلقة بحالات الطوارئ الصحية واسعة النطاق قابلة للتطبيق على جميع أنواع أخطار الصحة العامة، وذلك حتى يمكن تفعيلها بغض النظر عما إذا كانت حالة الطوارئ الصحية العامة مقصودة (مثل: الأعمال الإرهابية البيولوجية) أو كانت حالة الطوارئ حدثت بشكل طبيعي (مثل: انتشار فيروس كورونا)، والأهم من ذلك، يجب أن تضمن الخطط حماية أفضل للضباط والأفراد من الأخطار التي تنشأ من التعامل اليومي لأجهزة الأمن والشرطة، ولقد اختارت

عديد من الدول تصميم خطط الاستجابة للطوارئ الخاصة بها بمشاركة ممثلي أجهزة الأمن والشرطة وإنفاذ القانون، ومن الأهمية بمكان أن يقوم موظفو الأمن والشرطة وإنفاذ القانون، بمراجعة أدوارهم المخططة حتى يكونوا على دراية بتوقعات الحكومة والأجهزة المحلية في حالة وقوع وباء خطير.

وتُقدَّم سنغافورة نموذجًا ناجحًا؛ فحتى (كتابة هذه الورقة) سجلت نحو 313 حالة إصابة بفيروس كورونا دون أية وفيات، وتفوق مُعدلات الشفاء كثيرًا أعداد الإصابات، ويكمن نجاح سنغافورة في مجموعة من العوامل التي قد لا تتكرر بسهولة في بلد آخر، ومنها العدد المحدود للسكان الذي يبلغ نحو 5.6 مليون نسمة، وارتفاع مستوى الرعاية الصحية، والاستعداد المُبكر، وتطبيق إجراءات دقيقة وصارمة لمتابعة حالات الإصابة والعدوى، وتقبل المواطنين للإجراءات الحكومية المُقيِّدة، وتوظيف وسائل الإعلام ومنصات الإعلام الاجتماعي في الترويج لأهمية النظافة والتدابير الحكومية.

4. الحلول والخيارات المقترحة

نعتقد أن الخيارات المقترحة في هذا الصدد تتمثل في ثلاثة عناصر رئيسة؛ العنصر الأول: كيفية المحافظة على استمرارية الأعمال الأمنية، والعنصر الثاني: كيفية حماية العاملين في أجهزة الشرطة والأمن وإنفاذ القانون من الإصابة بالوباء أو التقليل من تأثيره حال الإصابة به، والعنصر الثالث: كيفية تقديم الحماية للمجتمع سواء المجتمع الداخلي لأجهزة الأمن والشرطة وإنفاذ القانون أو المجتمع المحلي.

1.4. العنصر الأول: المحافظة على استمرارية العمليات الأمنية

يتمثل التحدي الرئيس في خطط الطوارئ الصحية التي يتعين على أجهزة الشرطة والأمن وإنفاذ القانون مراعاتها في كيفية ضمان استمرارية التشغيل؛ ولذلك من المتصور حدوث انخفاض في قوة الأمن والشرطة العاملة نتيجة إصابة بعضهم بالمرض واتساع أعمالها على نحو كبير نتيجة اتساع رقعة انتشار المرض؛ لذلك يجب على جميع أجهزة الشرطة والأمن وإنفاذ القانون وضع خطط تتضمن الاستعداد للعمل مع قوة عاملة مخفضة بدرجة كبيرة في ظل تخفيضات محتملة في القوى العاملة من 10 إلى 40%.

ويؤدي الأداء الروتيني لرجل الأمن والشرطة – نظرًا لقيامه بأعمال يومية كتلك المتمثلة في التوقيف أو طلب الاطلاع على رخصة قيادة أو تحرير محضر أو تفتيش سيارة، أو في حالات السيطرة على الحشود في المناسبات الكبيرة، أو حالات التعامل مع السجناء أو نقلهم إلى السجون- إلى إصابته بالمرض في حالات الأمراض التي تنتقل عن طريق التنفس أو التلامس مثل: أمراض الأنفلونزا وكورونا والحصبة وغيرها؛ ولذلك ينبغي أن يولي العاملون في مجال الشرطة والأمن وإنفاذ القانون أهمية خاصة بالأمراض التي يمكن أن تنتشر عن طريق الاتصال العرضي بين الأفراد، مع زيادة حالات الإصابة بالمرض في المجتمع، ومن المتصور أن تزداد تلك الحالات المصابة بالمرض أيضًا بين موظفي أجهزة الشرطة والأمن وإنفاذ القانون، ما لم يتم اتخاذ تدابير محددة للوقاية من

العدوى.

ويؤدى التخفيض في قوة العمالة الشرطية إلى:

- إيلاء أهمية للبلاغات الأمنية المصنفة عالية الخطورة أكثر من البلاغات الأقل خطورة، طبقًا للخطط الأمنية المعتمدة في كل قطاع أمني، مع تحديد المسؤوليات والمهام التي تحظى بالأولوية، وكيف سيتم التعامل مع المهام الأخرى ذات الأولوية الأقل.
- إعادة النظر في أنواع المكالمات التي تتطلب عادةً إرسال دوريات أو ضباط لإعداد تقارير عن الواقعة مثل: حالات تلف الممتلكات أو حوادث المركبات أو غيرها والاستعاضة عنها بالتقارير عبر الهاتف أو عبر الإنترنت.

وهذا يستدعي ما يلي:

- تدريب القوات والعاملين على القيام بالوظائف البديلة، فيمكن للعاملين في الدوريات التدرب على عمليات الإطفاء أو الإنقاذ أو الإسعاف أو تحرير المحاضر في الأقسام ومراكز الشرطة أو حتى القيام بالأعمال الإدارية وذلك حسب الاختصاص، علاوة على ذلك، قد يضطر الموظفون الذين يؤدون وظائف معاونة كالعاملين في الموارد البشرية أو التدريب إلى القيام بأداء مهام الاستجابة الأولية للبلاغات الأمنية.
- التنسيق بين أجهزة الشرطة والأمن وإنفاذ القانون داخل كل نطاق جغرافي لتوفير الخدمة خلال فترات الطوارئ الصحية، من خلال قابلية التشغيل البيني بين تلك الأجهزة.

ويتطلب أيضًا عنصر استمرارية الأعمال، القيام بما يلي:

- التنفيذ الصارم للتشريعات المتعلقة، بمقاومة تدابير الوقاية والسيطرة، وتعطيل الممارسة الطبية، ومهاجمة العاملين في المنشآت الطبية، وجرائم الانتشار المتعمد لفيروس كورونا الجديد بواسطة شخص مصاب بالفعل، واستغلال الوباء من أجل التربح من المواد الطبية أو الاستهلاكية، وجرائم إنتاج أو بيع السلع الطبية المزيفة أو الرديئة، وجرائم التسبب في الفوضى من خلال إيجاد أو نشر الشائعات، وجرائم استخدام الوباء كذريعة لجمع التبرعات أو اختلاسها بطريقة غير مشروعة أو تغيير استخدام الأصول المتبرع بها دون إذن.
- إخطار الجمهور بالأسس القانونية المتعلقة بفرض القيود المتعلقة بالصحة العامة، مع إبقاء جميع التدابير متناسبة مع نوع ونطاق الضرر الذي يُسعى إلى منعه، وتجنب التأثير المفرط على حقوق المواطن والنظم المقررة.
- العمل على شرح التدابير الصحية لتشجيع التعاون المجتمعي، مع مراعاة مشاعر الجمهور في أثناء الوباء، لتجنب استياء الجمهور (China's Ministry of Justice, 2020).
- نشر قنوات لتقديم الشكاوى والتقارير المرتبطة بأنشطة إنفاذ القانون والمتعلقة بأنشطة الوقاية من الأوبئة ومكافحتها، مع تعيين موظفين متخصصين للمراجعة والاستجابة على الفور لأي شكاوى أو مقترحات.

2.4. العنصر الثاني: حماية العاملين في أجهزة الشرطة والأمن وإنفاذ القانون من الأخطار الصحية المتعلقة بالوباء

أعلنت منظمة الصحة العالمية خلال العشرين عامًا الماضية، ست حالات للطوارئ، حيث تم الإعلان عن وباء أنفلونزا الخنازير 2009م، ثم وباء شلل الأطفال 2014م، ثم وباء إيبولا 2014م، ثم وباء فيروس زيكا 2016م، ثم إيبولا مرة أخرى 2019م، والآن هذه هي الحالة السادسة التي يتم الإعلان فيها عن وباء طارئ وهي وباء فيروس كورونا 2020م (WHO, 2019).

ويشير هذا التكرار لإعلان حالات الطوارئ خلال مدة قصيرة، إلى ضرورة العمل على إعداد أجهزة الشرطة والأمن وإنفاذ القانون لأي نوع من حالات الطوارئ على الصحة العامة، سواء أكانت حالة الطوارئ الصحية حالة عادية ناتجة عن انتشار مرض، أم كانت نتاج هجوم وبائي أو إرهابي بيولوجي، وأن يتسم هذا الإعداد بالاستمرارية ومن خلال دورات تأسيسية وتنشيطية وكتيبات وتعليمات دورية ومراقبة مستمرة لآليات نشر الوعي الصحي للعاملين، كما ينبغي أن يتم الكشف الدوري المنتظم بصفة سنوية عليهم، وفى حالة انتشار الأوبئة ينبغي مراعاة أن يتم الكشف عليهم شهريًا.

ويجب أن يشمل هذا الإعداد ما يلي:

- تنفيذ برنامج للصحة والسلامة المهنية، من دورات قصيرة ودورات في أثناء العمل.
- معرفة أساسية عن بيولوجيا الأمراض المعدية، وأنماط انتقال العدوى، وطرق دخول الأمراض، والتدابير الاحترازية الأساسية والاستخدام السليم لمعدات الوقاية الشخصية، وكيفية استخدام القفازات المضادة للميكروبات في أثناء الاتصال الشخصي الوثيق مع الجمهور وطرق غسل الأيدي المتكرر وإستراتيجيات التطهير والتعقيم.
- التطعيم ضد الأمراض الشائعة والتطعيم السنوي ضد الأنفلونزا، والتطعيم بلقاح الجدري، ولقاحات الحمى الصفراء والكوليرا والتيفوئيد، ولقاح الجمرة الخبيثة للعاملين مع الحيوانات، وقد تفرض أجهزة الشرطة والأمن وإنفاذ القانون، على المتقدمين للعمل بها ضرورة حصولهم على التطعيم ضد أمراض معينة (مثل: الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية وجدري الماء وشلل الأطفال والخناق) قبل التوظيف، باعتباره أحد التدابير الوقائية المهمة لموظفي أجهزة الشرطة والأمن وإنفاذ القانون.
- تمنح الدول عادة في الأمراض المعدية المتعلقة بحالات الطوارئ الصحية، أولية لبعض المجموعات التي يجب أن تستفيد من التطعيمات أو الحصول على معدات الوقاية الصحية، وعادة يكون مقدمو الخدمات الطبية في أول القائمة ثم العاملون في أجهزة الشرطة والأمن وإنفاذ القانون.
- إلزام العاملين في أجهزة الأمن والشرطة وإنفاذ القانون، بحمل معدات السلامة وأن تكون هذه المعدات موجودة في الحقائب أو على حزام الوسط الذي يرتديه العاملون في هذه الأجهزة، وتشمل هذه المعدات فئات ثلاث رئيسة وهي:

معدات الحماية من التلامس اليدوي، ومعدات الحماية من سوائل الجسم، ومعدات حماية الجهاز التنفسي.

- وجوب وضع آلية للتخلص من جميع معدات الوقاية الشخصية التي تم استعمالها، باعتبارها نفايات طبية خطرة.
- الاهتمام بالتدابير الوقائية الفعالة في بيئة العمل، ووضع سياسة أكثر مرونة في التعاطي مع الإجازات المرضية مدفوعة الأجر للموظفين، فوفقًا لتحليلات منظمة الصحة العالمية، فإن كل شخص مصاب بفيروس كورونا سوف ينقل المرض إلى خمسة أشخاص تقريبًا، حيث يمكن لشخص واحد يعمل لبضع ساعات في أثناء المرض أن ينقل المرض إلى عديد من الأشخاص الآخرين، فعلى سبيل المثال، في أثناء اندلاع فيروس سارس في تورنتو كندا، الموظف الذي جاء للعمل وكان مصابًا بالفيروس، نقل الإصابة إلى 49 شخصًا في يوم واحد، وبالتالي أصبحوا غير قادرين على أداء واجباتهم الوظيفية لمدة 10 أيام على الأقل، كما أن كل شخص مصاب بفيروس كورونا سوف ينقل المرض إلى خمسة أشخاص تقريبًا طبقًا للتحليل الطبي لمنظمة الصحة العالمية.
- يجب تزويد الأماكن العامة بأجهزة التتبع الحراري سواء في المطارات أو المنافذ الحدودية أو في أماكن تجمع الجمهور أو تلك التي يمكن تركيبها في أماكن وجود الموظفين عند بوابات الدخول والخروج.
- إيلاء أهمية خاصة للأسر وعائلات موظفي أجهزة الشرطة والأمن وإنفاذ القانون، ويرجع ذلك لسببين؛ الأول: هو الاحتكاك المباشر للموظف مع أسرته، حيث إنه إذا كان مصابًا أو أحد أفراد أسرته مصابًا فإن ذلك قد يؤثر على كفاءة العمل. والثاني: أن نظام الإجازات المرضية، أو خطط التطعيم عادة تشمل الموظف دون أسرته، في حين تتطلب المكافحة الفعالة للأمراض الوبائية وجود نظم أنشطة وقائية تشمل جميع جهات الاتصال الوثيقة بالموظف.

ومن أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، برنامج الصحة والسلامة المهنية، شرطة تورونتو، كندا، Occupational Health and Safety Program, Toronto Police Service, Canada حيث يضمن برنامج شرطة تورونتو للصحة والسلامة المهنية حصول جميع ضباط الأمن والشرطة وبعض الموظفين المدنيين على التدريب في مجال إدارة أخطار الأمراض السارية ويضمن لهم الحصول على معدات الوقاية الشخصية المناسبة (معدات الحماية الشخصية)، كما تم توفير معدات الحماية الشخصية لكل ضابط دورية وبعض المدنيين الذين يُعتبرون معرضين للخطر، مثل: ضباط أمن النيابة العامة والمحكمة وضباط السجون والموظفين الذين يعملون في المختبرات والأدلة الجنائية، وتم إلزام الضابط بحمل معدات السلامة وأن تكون موجودة في الحقائب أو على حزام الضابط. وتشمل هذه المجموعات: القفازات المضادة للميكروبات، والمناشف المطهرة، والمحلول الملحي، والقناع أحادي الاتجاه، ويتم تخزين مجموعات محسّنة عالية المستوى في صناديق الدورية الشرطية وتشمل أقنعة N95، وارتداء واقٍ للعين،

وغسل الأيدي دون مطهر، وحاويات حطام الإبرة، وأغطية Tyvek أو مواد مماثلة، وقفازات مطاطية ثقيلة، وأكياس تخزين مصممة للملابس الملوثة (To-ronto Police Service Board, 2019)

كان تحديد الضباط الذين يحتاجون إلى معدات الوقاية الشخصية المعززة أحد الدروس المستفادة خلال وباء متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد (سارس) وغيره من الأحداث مثل الجمرة الخبيثة. ومن خلال تقييم الأخطار الصحية، فقد قررت دائرة شرطة تورونتو أن هناك حاجة أيضًا إلى ضباط يمكنهم الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية الطبيعية أو التي من صنع الإنسان؛ لذلك تم تدريب وتجهيز ضباط على ذلك وتجهيزهم بمعدات جهاز التنفس الذاتي الإيجابي ذي الضغط الإيجابي (SCBA)، والغطاء الكامل والعزل التام، وأطقم الاحتواء البيولوجية. كما تم تدريب هؤلاء الضباط على التعرف على الأخطار البيولوجية وتقييمها ومكافحتها، والتخفيف من الأخطار البيولوجية التي نتجت عن حالة الطوارئ من خلال الوسائل المناسبة (مثل: الاحتواء والعزلة وإزالة التلوث)، ثم التحقيق في الحدث بما في ذلك تعبئة وجمع الأدلة ثم تبني النموذج، هذا في جميع أنحاء كندا.

3.4. العنصر الثالث: حماية المجتمع

ترسخت على مدار سنوات عديدة، إستراتيجيات الشرطة المجتمعية وشرطة حل المشكلات في معظم دول العالم، باعتبارها مكونًا أساسيًا لإنفاذ القانون، حيث تسهل مشاركة المجتمع والملكية المشتركة للمبادرات والبرامج الأمنية الموجهة إلى المجتمع، وتوفر فرصًا لتثقيف المجتمع بشأن أهمية الامتثال للقانون، (ممدوح عبد المطلب، 2019).

ويساعد تبني هذه الإستراتيجيات أجهزة الشرطة والأمن وإنفاذ القانون على العمل مع سكان المجتمع قبل حدوث تفشي الأمراض المعدية، حيث يمكن أن يجتمع أفراد إنفاذ القانون وممثلو المجتمع المحلي، للحوار المفتوح حول الخطط والاهتمامات المشتركة، كما تساعد هذه الإستراتيجيات على دفع مسؤولي الصحة العامة في المجتمع إلى العمل كفريق مع سلطات إنفاذ القانون.

ومن المهم للشرطة في المجتمعات التي تفتقر إلى هذه الإستراتيجيات، العمل على بناء جسور تعاون مع مجتمعها الآن؛ لأن هذه الجسور ستعزز بشكل كبير جميع جهودها لدعم الاستجابة الفعالة والمنسقة لحالات الطوارئ على الصحة العامة، كما أنه ينبغي إشراك المجتمع في وضع خطط مكافحة الأمراض المعدية أو الوبائية، وأن تشمل هذه الخطط مبادرات تتعلق بطرق إعلام الناس بخطط الولاية الشرطية عند إعلان حالة الطوارئ الطبية، وخصوصًا في حالات العزل الصحي أو حالات الحجر الطبي، وكذلك تؤدي الشراكات الفعالة والهادفة مع ممثلي المجتمع المحلي إلى التخطيط المنسق وتبادل المعلومات ومذكرات التفاهم الرسمية واتفاقيات المساعدة المتبادلة، كما تساعد تلك الشراكات الأطراف جميعًا على تحديد التحديات والقدرات داخل مؤسساتهم وتطوير واختبار خطط الاستجابة والبدائل القائمة على تجميع المعرفة والموارد.

ونجحت الصين في التعامل مع وباء كورونا 2020م، وتقدم تجربتها الناجحة الآن إلى كوريا الجنوبية وإيران وإيطاليا، حيث أصدرت وزارة العدل الصينية وثيقة رئيسة عن إنفاذ القانون خلال انتشار وباء فيروس كورونا، لا تشمل هذه الوثيقة العمل الأمني والشرطي فحسب، بل تتضمن أيضًا استمرار التنسيق بين الجهات المتعددة المعنية بإنفاذ القانون، ومن بين عديد من الخطوات المثيرة للاهتمام لتسهيل إنفاذ القانون، تبرز ثلاثة موضوعات جديرة بالاهتمام؛ أولًا: تركيزها على "الكياسة" لإنفاذ القانون، مع الإشارة إلى أن الرأي العام والمشاعر الإنسانية يمكن أن تكون متقلبة في أثناء الوباء. ثانيًا: التركيز على استخدام التكنولوجيا والأساليب عبر الإنترنت كلما أمكن ذلك. وثالثًا: ضرورة النظر في كل ما يتعلق بمكافحة الوباء وضرورة استمرارية العمل.

ويضمن العمل التعاوني ومشاركة المعلومات فهمًا واضحًا للأدوار والمسؤوليات، ويساعد الإدارات الأمنية على الاستعداد لتلبية توقعات المستجيبين المحليين الآخرين، ويمكنها من أن تتنبأ بشكل أفضل بالمكان الذي ستحتاج إليه مواردها، وأوجه القصور المحتملة، ونوع الأنشطة التي ستكون مطلوبة بناءً على طبيعة التهديد وموقعه؛ لذلك ينبغي أن تركز الشراكات بين أجهزة الشرطة والأمن وإنفاذ القانون وممثلي المجتمع المحلى في الإدارات الحكومية على ما يلي:

- تدريب العاملين.
- تثقيف المجتمع وتوعيته حول دوره خلال حالات الطوارئ الصحية العامة وأساسيات الوقاية من الأمراض السارية.
- تطوير طرق لتقديم معلومات محدثة ومتسقة للجمهور في أثناء الطوارئ.
- تنفيذ خطط لتعامل المستشفيات مع التدفق الزائد للمرضى، وكيف يمكن الحفاظ على النظام الطبي والأمني في الوقت نفسه داخل تلك المنشآت الصحية.
- وضع آلية لكيفية التعامل مع أعداد الوفيات، وخصوصًا في الأعداد الكبيرة منهم.
- إجراءات الطوارئ للمدارس والجامعات والمستشفيات والمراكز الطبية ومراكز التسوق.
- وضع آلية للتعامل مع حالات العنف المتوقع عند فرض إجراءات العزل أو الحجز الصحي أو الإخلاء القسري أو التكالب على المواد والأجهزة الصحية في حالات الندرة.
- وأخيرًا، يتطلب التعاون الفعال بين أجهزة الصحة العامة وأجهزة الشرطة والأمن وإنفاذ القانون استخدام تعاريف المصطلحات نفسها؛ ولذلك ينبغي وضع دليل مشترك للمصطلحات المتعلقة بالطوارئ الطبية.

وربما يكون التحدي الأكبر أمام أجهزة الأمن والشرطة وإنفاذ القانون، في حالات الحجر الطوعي؛ أي "إبقاء الناس في منازلهم أو أحيائهم"؛ وذلك نظرًا لأن الناس سيظلون بحاجة إلى التسوق للحصول على الطعام أو الحصول على الرعاية الطبية؛ لذلك ينبغي الاهتمام بتثقيف الجمهور وتوعيته حول كيفية حماية التباعد الاجتماعي لصحتهم وسلامتهم، ويمكن أن

يتم ذلك باختيار وسيلة مناسبة للعزل.

وتوجد مشكلة أخرى قد تواجه هيئات الأمن والشرطة وإنفاذ القانون وهي المتعلقة بالتعامل مع السجناء، وتدور عناصر المشكلة بين حالات الإصابة المتبادلة بين الطرفين (العاملين في الأمن والشرطة والسجناء)، وكذلك حالات منع تفشى المرض بين السجناء وخصوصًا في السجون كبيرة العدد، وأخيرًا في حالات نقل السجناء، وتدور الحلول المقترحة بين:

- استخدام زنزانات منفردة لعزل السجناء المصابين، أو استخدام عنابر للعزل في حالات انتشار المرض.
- تقليل الاتصال البدني بين موظفي السجون والنزلاء عن طريق استخدام الوسائل السمعية والبصرية وكاميرات المراقبة.

ويُظهر القانون النموذجي للسلطات الصحية الطارئة، شكلًا آخر من أشكال التعاون المجتمعي، حيث يتعاون مركز السيطرة على الأمراض CDC، ومركز القانون وصحة الجمهور Center for Law and the Public's Health في جامعتي جورج تاون George-town وجون هوبكنز Johns Hopkins، بالولايات المتحدة الأمريكية، وممثلون من مختلف المنظمات الوطنية لتطوير القانون النموذجي للسلطات الصحية الطارئة في الولايات الأمريكية Model State Emergency Health Powers Act وهو القانون المعروف بـ (MSEHPA)، ويهدف هذا القانون النموذجي إلى مساعدة حكومات الولايات الأمريكية على مراجعة سلطات الصحة العامة الطارئة للتأكد من أنها كافية للاستجابة لمخاوف الأمراض والإرهاب البيولوجي الحديثة. ويساعد القانون النموذجي على تحديد عناصر حالة الطوارئ وأنواع التدابير التي يمكن تنفيذها، ولكن لم يتم تضمين إرشادات محددة حول كيفية إنفاذ هذه التدابير ودور السلامة العامة في إنفاذ هذه التدابير. (The Model Act, 2019).

ومن ناحية أخرى، تشكل مشكلة الأجانب غير الشرعيين الذين قد لا يتعاونون مع تدابير مكافحة الأمراض الطوعية - إذا كانوا يعتقدون أن القيام بذلك سيعرضهم لخطر تحديد الهوية والترحيل - مشكلة كبيرة في تنفيذ الحجر الصحي أو قيود السفر الواسعة، ومن المشكلات أيضًا تقييد حركة الأشخاص المتورطين في أنشطة إجرامية ونشاط العصابات، فمن غير المعروف كيف سيتعاونون مع القيود الطوعية والحجر الصحي.

ومن أفضل الممارسات في هذا الشأن ما يعرف باسم برنامج "حشد المصادر الأذكى" Smarter Crowdsourcing ويتضمن البرنامج تنظيم سلسلة من المؤتمرات عبر الإنترنت لجمع أصحاب الخبرات والمعارف الملائمة، والتوصل إلى حلول مبتكرة وعملية لمكافحة الفيروس، وبدلًا من لقاء مجموعة مختارة وثابتة من الخبراء، استخدم البرنامج الإنترنت ليُيسر على أصحاب الخبرات المشاركة بالوقت والمعرفة والتشاور معًا للتوصل إلى حلول عملية تُفيد الحكومات، وتُعزز الصلات بين الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين. وناقشت الملتقيات مسائل، منها: جمع المعلومات وإدارة البيانات، ومكافحة النفايات والمياه الراكدة، وتقييم الوعي العام لدى

المواطنين. وضم برنامج (حشد المصادر) الحكومة المحلية ومؤسسات غير ربحية؛ بهدف فهم مشكلات الصحة العامة التي ترتبط بالوباء، ومنها سُبل إعلام المواطنين دون إثارة الشعور بالفزع، ورعاية السكان الأكثر عرضة للخطر وإجلاؤهم، وإدارة الطلب المرتفع على الخدمات الصحية. وشارك أكثر من خمسة وستين خبيرًا في نقاشات استمرت شهرين عبر الإنترنت، وجرى إعلام مسؤولي الحكومة بالنتائج أولًا بأول. وأثمر برنامج (حشد المصادر) تطوير منصة لإعلام المواطنين وأخرى للخرائط والاستشعار، وتشكيل شبكة خبراء لاستنفار العاملين في مجال الخدمات الطبية، وهو ما ساعد أجهزة الأمن والشرطة وإنفاذ القانون على مواجهة تحديات الوباء بشكل عملي وواقعي.

5. الخلاصة والتوصيات

أظهرت الممارسات الدولية، ومناقشة الخيارات المتاحة لمواجهة التحديات الأمنية المتعلقة بالتهديدات التي يشكلها انتشار الأوبئة، المهام الرئيسة التي يجب على مسؤولي الشرطة وأجهزة الأمن وإنفاذ القانون مراعاتها، وتتمثل المهمة الأولى في الحفاظ على استمرارية التشغيل الأمني لقوات الشرطة والأمن، وتتمثل المهمة الثانية في حماية قوات الشرطة والأمن وأسرهم، وتتعلق المهمة الأخيرة بالمحافظة على أمن المجتمع وتحقيق السلامة لأفراده.

ولتحقيق تلك المهام يجب أن تكون أجهزة الأمن والشرطة وإنفاذ القانون، المختلفة قادرة على تجاوز قيود الاختصاص القانوني للوصول إلى الموارد والمساعدات الضرورية لمواجهة حالات انتشار الأوبئة، وأهمية احتواء المنطقة الملوثة بسرعة، وإتاحة معدات الوقاية الشخصية المناسبة للعاملين في أجهزة الأمن والشرطة، ويتطلب ذلك تعاونًا مجتمعيًّا واسع النطاق والموافقة على الامتثال لأوامر الحجر الصحي والعزل، وضرورة التوعية المجتمعية لتهديدات الصحة العامة، واتباع التدابير اللازمة لمنع انتقال الأمراض المعدية.

كما يجب الاستفادة من وسائل التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي، ومواقع الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لإنجاز الأعمال عن بعد، ومتابعة انتشار الإشاعات، والكشف المبكر عن الحالات المصابة سواء داخل الأجهزة الأمنية، أو في أثناء القيام بأعمال المراقبة، ونشر التوعية داخل الأجهزة الأمنية، ونشر معدات الوقاية والنظافة الشخصية داخل أماكن العمل، ووضع خطة صحية مستمرة للعاملين في أجهزة الامن والشرطة وأسرهم، للمحافظة على اللياقة الطبية.

ويجب أن يتم إعادة تشغيل القوات الأمنية بنسب تشغيل ممنهج، تسمح بمواجهة حالات انتشار الوباء سواء داخل الجهاز الأمني أو في المجتمع، وتزويد القوات التي تتعامل مباشرة مع الجمهور بمعدات وتجهيزات الوقاية، ويجب النظر في إعادة توزيع القوات المتمركزة في المعسكرات، مثل: قوات الطوارئ أو القوات الخاصة، ويجب وضع خطط عزل للمصابين داخل هذه الجهات، كما يجب تجهيز عنابر عزل لمواجهة احتمال انتشار الوباء داخل السجون، ويجب أخيرًا التنسيق مع الجهات المعنية لتخصيص مساحات ومعدات تسمح بإقامة معسكرات إيواء إذا لزم الأمر.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

عبد المطلب، ممدوح عبد الحميد. (2019) إستراتيجيات الشرطة لإنفاذ القانون "المدخل للعلوم الشرطية" دار النهضة العربية، القاهرة، 2019م.

منظمة الصحة العالمية. (2020، 15 مارس). فيروس كورونا (كوفيد-19). تم الاسترجاع في 15 مارس 2020. من https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019

وزارة الصحة السعودية. (2020، 19 مارس) مركز القيادة والتحكم، إحصاء 19 مارس 2020. تم الاسترجاع في 25 مارس 2020. من https://www.moh.gov.sa/CCC/Pages/default.aspx.

المراجع الأجنبية

Centers for Law and the Public's Health at Georgetown and Johns Hopkins Universities. The Model State Emergency Health Powers Act. http://www.publichealthlaw.net/ModelLaws/MSEHPA.php.Accessed March 17, 2020.

China's Ministry of Justice. (2020, March 7). Law Enforcement in the Time of the Coronavirus. Retrieved on 03/04/2020 from the website https://www.chinalaw-translate.com/en/law-in-the-time-of-the-coronavirus.

Johns Hopkins University. (2020, March 20). COVID-19 Dashboard by the Center for Systems Science and Engineering (CSSE) at Johns Hopkins University (JHU). https://coronavirus.jhu.edu/map.html.

Richards, E. P. (2006). The role of law enforcement in public health emergencies: Special considerations for an all-hazards approach. US Department of Justice, Office of Justice Programs, Bureau of Justice Assistance.

The Guardian (2020, March 18). Murder inquiries could be hit if coronavirus reduces UK police numbers. Retrieved on 21. April 2020. https://www.theguardian.com/world/2020/mar/03/inquiries-to-be-halted-if-coronavirus-hits-police-numbers.

Toronto Police Service Board. (2019). Occupational Health and Safety Program, Toronto Police Service, Canada. Retrieved on 04/06/2020 from https://bit.ly/3jkGifm

Committee regarding the outbreak of novel coronavirus (2019-nCoV). Retrieved on 15 March 2020. https://www.who.int/news-room/detail/30-01-2020-statement-on-the-second-meeting-of-the-international-health-regulations-%282005%29-emergency-committee-regarding-the-outbreak-of-novel-coronavirus-%282019-ncov%29.

WHO. (2019). Coronavirus disease (COVID-19) pandemic. https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019 Retrieved on 20/05/2020.

WHO. (2020, Jan 30). Statement on the second meeting of the International Health Regulations (2005) Emergency

Received 05 Apr. 2020; Accepted 17 Apr. 2020; Available Online 01 Oct. 2020

Keywords: *Security Studies, Coronavirus (COVID-19), Security Threats, Security Strategies.*

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، فيروس كورونا كوفيد - 19، التهديدات الأمنية، إستراتيجيات أمنية.

Production and hosting by NAUSS

*** Corresponding Author:** *Mamdooh Abdelmottlep*

Email: *mabdelmottlep@nauss.edu.sa*

doi: 10.26735/SNXO2523